دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الجديدة –مع الإشارة لحالة الجزائر–

د. بن خديجة منصف جامعة سوق أهراس

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الجديدة والريّادية، وكذا تشريح الواقع المعاش في الجزائر في مجال الحاضنات. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها: تأخر ملحوظ لدى الجزائر في تبني آلية حاضنة الأعمال، غياب إرادة سياسية فعلية لدى القيادات العليا في البلاد في مجال الحاضنات. كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من أبرزها: إعطاء إهتمام أكثر وإلتزام أكبر من طرف القيادة العليا في البلاد لمشروع حاضنات الأعمال، تطوير خطط إستراتيجية لإنشاء الحاضنات وتتبع أدائها ومراحل تطورها.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الجديدة، حاضنات الأعمال، الجزائر.

ABSTRACT:

This study aimed to clarifying the role of business incubators contribute to the support of new and Pioneer projects, as well as dissecting the living reality in Algeria in the field of incubators. The study focused on the descriptive analytical method. The study concluded such results among them: significant lateness in Algeria to adopt a business incubator mechanism, absence of effective political will at the leaders of the country in the field of incubators. The study suggested a number of recommendations including: firstly, provide more interest and commitment by senior leaders her in the country to project business incubators. Secondly, develop a strategic plan for the establishment of incubators and track their performance and development.
Key words: New projects, Business incubators, Algeria.

مقدمـــة

تواجه مختلف دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء تحولات إقتصادية وأجواء تنافسية شديدة، خاصة مع إنتشار ظاهرة العولمة والانفتاح الاقتصادي، وهو الأمر الذي فرض على مختلف الدول تبني استراتيجيات تنموية قائمة على آليات الاقتصاد الحر، مع إنتقال توجهاتها وسياساتها من التركيز على المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الريادية؛ لما لهذه الأخيرة من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية والإجتماعية والبشرية؛ نابعة من دورها في التوظيف وارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة، علاوة على محدودية حجم الاستثمارات لإنشائها وسرعة انتشارها وأهميتها لتكوين آلية الاقتصاد الحر، والتجارب الدولية لخير دليل على ذلك.

حتى تحقق المشاريع الريادية والجديدة الدور المنوط بها، عكفت جل الدول إلى تبني نمط جديد في مجال الأعمال يعرف بحاضنات الأعمال، تهدف إلى تشجيع الأفكار المستحدثة والجديدة، وتساعد المشاريع في كافة أعمالها وتؤمن لها حظوظ النجاح والاستمرارية، والدعم الكامل من الخدمات الإدارية والاستشارية والتسويقية،...إلخ. فحاضنات المشروعات أقيمت في الأساس لتجاوز المعدلات الكبيرة لفشل وانهيار المشروعات الصغيرة والجديدة في الأعوام الأولى من إقامتها، وهو أكبر عائق وتحد يواجه المشروعات الريادية في الجزائر.

مشكلـة الـدراسـة

إن المشاريع الجديدة تنشط في بيئة أعمال متغيرة ومعقدة يشوبها الغموض وعدم التأكد، وتواجه منافسة شرسة من قبل المؤسسات الكبيرة والعالمية على حد سواء، مع شح ملحوظ وندرة كبيرة في الموارد المالية والتكنولوجية، وضعف في القدرات الإدارية والإنتاجية. وإذا كان الأمر كذلك للمشروعات القائمة، فالحال سيغدو أكثر صعوبة أمام الجديدة منها، وعليه يتطلب الأمر وجود هيآت وجهات تعمل على تبني واحتضان تلك المشروعات وتدعمها وترعاها؛ وتوفر أسس نشأتها واستمرارها من بداية الفكرة حتى نجاح المشروع والخروج إلى الاستقلالية؛ مع الإشراف والمتابعة لضمان الاستمرارية، وهذا ما يتحقق بفضل حاضنات الأعمال.

لقد جاءت هذه الدراسة محاولة الإجابة على تساؤل أساسي مفاده "**كيف يمكن لحاضنة الأعمال أن تسهم في دعم المشاريع الجديدة أخذا بعين الإعتبار الواقع المعاش في الجزائر؟**"

وإختصارا فإن طرح الأسئلة التالية يمكن أن يسهم في توضيح مشكلة البحث:

- ما المقصود بحاضنات الأعمال، وما هي أنواعها وأهدافها والخدمات التي تقدمها؟
- ما هو واقع حاضنات الأعمال في الجزائر ؟

أهداف الـدراســة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- مناقشة الأسس النظرية لمفهوم حاضنات الأعمال، والخدمات التي تقدمها.
- إبراز أهمية حاضنات الأعمال في إقتصاديات الدول.
- التعرف على تجربة حاضنات الأعمال بالجزائر.

المنهـج المتبـع

لمعالجة مشكلة البحث وتحليل مختلف أبعادها، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بفضل مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع، وذلك من خلال المراجع والكتب والدوريات المكتبية، والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت، بالاضافة إلى النشرات والدراسات الصادرة عن هيآت رسمية.

الدراسـات ذات الصلــة

على الرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة التي إهتمت بحاضنات الأعمال على مختلف المستويات العالمية والعربية وحتى الجزائرية، إلا أننا إقتصرنا على بعض الدراسات ذات الصلة المباشرة والتي تخدم بصفة كبيرة الدراسة الحالية، مع توضيح أهم ما يميّزها عن تلك الدراسات.

– دراسة ميسون محمد القواسمة (2010) حول واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، حيث هدفت الدارسة إلى الوقوف على واقع حاضنات الأعمال في الضفة الغربية وتحديد الدور الذي تلعبه في دعم المشاريع الصغيرة، بفضل العديد من الخدمات التي تقدمها والتي تحتاج إليها تلك المشاريع. وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واستعملت الإستمارة كأداة للدراسة. ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من العديد من المشاكل التي تسبب لها الفشل في بداية حياتها؛ وأن حاضنات الأعمال يتم تسييرها وفق طرق غير علمية لا تساعد المشاريع في التغلب على المشاكل التي تعترضها، كما أن أكثر الخدمات التي تم تقديمها لدعم المشاريع (من وجهة نظر المشاريع المحتضنة) بشكل عام أثناء فترة الإحتضان كانت خدمات تنمية الموارد البشرية فخدمات السكرتارية والمعلومات، أما بالنسبة للخدمات المقدمة بعد التخرج من الحاضنة فقد كانت أكثرها خدمات تنمية الموارد البشرية والخدمات الإستشارية.

– دراسة أنور العزام وصباح موسى (2010) حول أثر إعتماد حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية بالأردن، حيث هدفت الدراسة إلى التعرّف على واقع حاضنات الأعمال في الأردن وإبراز الدور المهم الذي تلعبه في دعم وتطوير المشاريع الريادية الناشئة واسهامها في نمو الاقتصاد الوطني. وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واستعملت الإستبانة كأداة للدراسة. ومن أهم النتائج المتوصل إليها وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لعوامل الدعم الخدمية بأبعاده المختلفة (الإدارية والفنية) في انجاح المشاريع الريادية وإستمرارها، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعوامل الرؤية بأبعادها (الرؤية الإستراتيجية، القيادة الإستراتيجية، وإستراتيجية الاحتضان) في نجاح المشاريع الريادية (من حيث القدرة على النمو، والقدرة على توليد الدخل، توفير فرص عمل).

– دراسة فوزي عبد الرزاق (2014) حول أهمية تطوير حاضنات الأعمال وتفعيلها بالإشارة لحالة تلك الحاضنات في الإقتصاد الجزائري[1]، وكان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو البحث في مضمون تفعيل دور وآليات حاضنات الأعمال لتنشيط قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والأثر الذي يمكن أن تحدثه في تحقيق التنمية المستدامة، ومحاولة الوقوف على واقع حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها أن حاضنات الأعمال تعتبر أداة فاعلة في تحقيق التنمية بالمفهوم الجديد للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد العالمي من خلال ما تقدمه للمجتمع (فرص عمل جديدة؛ خلق الثروة والمساهمة في إحداث القيم المضافة التي تنتجها) وذلك بفضل الإسهامات التي تقدمها من مساعدات ودعم (فني؛ إداري؛ مالي...إلخ)، كما أنه وبالرغم من الدعم والاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ إلا أنها أهملت أداة حققت الكثير في اقتصاديات مشابهة وهي حاضنات الأعمال؛ حيث ما زالت حبرا على الورق، كما تم تسجيل غياب إرادة سياسية تجعل الحاضنات كطرح جديد في مفهوم التنمية المستدامة ذا أهمية بالغة للدولة.

– دراسة سلاطنية نجيبة (2014) حول دور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وقد هدفت الدراسة لمعرفة واقع أحد حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2008/ 2015 وهي حاضنة قسنطينة[2]، وبالإعتماد على المسح المكتبي والإطلاع على بنك المعلومات الخاص بتلك الحاضنة تم الوصول إلى عدة نتائج كان أهمها تسجيل تأخر ملحوظ لدى الجزائر في تبني آلية حاضنة الأعمال وتوضيح مفهومها والشروع في تطبيقها؛ مما أدى إلى عدم تمكن

هذه الألية من لعب الدور المنوط بها على أتم وجه؛ حيث لم يبذل المشرع الجزائري أي مجهودات تذكر منذ صدور القانون التوجيهي سنة 2003 المتعلق بإنشاء مشاتل المؤسسات والحاضنات إلى غاية 2011 أين تم إصدار بعض القوانين الجديدة التي تدعم نشاطها، كما أن الدعم الذي تقدمه الحاضنات في الجزائر يبقى بعيد كل البعد عن المستوى المطلوب؛ فهو بحد ذاته في حاجة لدعم الدولة والجهات الوصية.

ما يميّـز الدراسـة الحاليـة:

جاءت هذه الفكرة كمحاولة لتوضيح أهمية حاضنة الأعمال في دعم المشاريع الجديدة وذلك بناءا على النتائج الباهرة والتجارب الناجحة التي تحققت بفضل حاضنات الأعمال في العديد من الدول من جهة، ومن جهة أخرى العمل على التشخيص والتقييم للواقع الجزائري في مجال الحاضنات والذي كشف عن العديد من جوانب القصور والضعف الذي يشوب الحاضنات القائمة؛ لذا يجب الأخذ بعين الإعتبار تلك الجوانب محاولة تحييدها أو إلغاءها.

01– ماهيـة حاضنات الأعمـال

تعد الدول الصناعية المتقدمة الموطن الأول لظهور حاضنات الأعمال في العالم، حيث شهدت مدينة Batavia – في نيويورك أول حاضنة أعمال عام 1959 ، وتوسعت الفكرة في الولايات المتحدة في بداية الثمانينيات ثم إنتشرت في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، لتتحول إلى دول شرق أسيا كاليابان وكوريا الجنوبية، لتنتقل فيما بعد إلى العديد من الدول مثل تركيا والهند وبعض الدول العربية[1].

إن فكرة الحاضنات مستوحاة من مصطلح الحضانة الذي يعني الحماية والرعاية الخاصة لحديثي الولادة من الأطفال غير المتمكنين، حيث يجري وضع الأطفال في حاضنات طبية فور ولادتهم ، من أجل تخطي الصعوبات التي قد تحيط بحياتهم وإستمراريتها، وتقديم الرعاية والعناية الطبية اللازمة لهم وتهيئة السبل المتاحة التي تدعم حالة البقاء والديمومة، بعد ذلك يغادر الوليد الحاضنة بعد أن يتم التأكد من أنه أصبح قادرا على معايشة مفردات البيئة الاعتيادية.[2]

يمكن أن ينظر لحاضنات المشروعات من جانب تشابهها مع فكرة المشاتل، والتي يتم فيها زراعة النباتات والبذور الصغيرة بحيث تصبح قادرة على النمو والتأقلم مع البيئة، وبعدها يتم تحويلها إلى المزارع الأكبر.

وهكذا يكون مفهوم الحاضنات في مجال مشاريع الأعمال قريباً من مفهوم حضانة الأطفال أو مشاتل زراعة النباتات، فالمشاريع بحاجة إلى من يرعاها ويدعمها في بداية مرحلة انطلاقها لتأخذ طريقها وتلعب دورها في سوق العمل والإنتاج.

لقد تعددت التعاريف المقدمة لحاضنات الأعمال، نذكر البعض منها على سبيل المثال:

يرى البعض أن حاضنات الأعمال عبارة عن بناء مؤسسي حكومي أو خاص، يمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات والمساعدات المالية والإدارية والفنية لمنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة، سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته أو من خلال مراحل النمو التي تمر بها المنشآت المختلفة.(3)

هناك من عرّفها بأنها مؤسسة تنشأ لتقديم الخدمات والمستلزمات الإنتاجية المادية إلى الصناعات الصغيرة في بداية نشوءها، والارتقاء بها إلى مرحلة العمل التجاري لقاء أجر رمزي.(4)

في حين عرفتها جمعية حاضنات الأعمال الوطنية National Business Incubators) Association) NBIA التي مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها: " عملية الدعم التي تعجل إنشاء وتطوير الشركات والمشاريع، من خلال تجهيز رجال الأعمال والمشاريع بحزمة من الخدمات والموارد والتي يتم تنسيقها بين الشركات المتزايدة عادة من خلال مدير الحاضنة، بحيث تكون النتيجة ناجحة مالياً عند تخرجها من الحاضنة".(5)

بمراجعة التعاريف السابقة وغيرها يمكن القول أن حاضنات الأعمال هي منظومات متكاملة من الأنشطة تدار وفق هياكل إدارية متخصصة تحمل رؤى إستراتيجية مدعومة بخبرات علمية وعملية، وتوفر مساحات مناسبة ومجهزة بالإمكانات اللازمة لبدء المشاريع الريادية، كما توفر الحاضنات الخدمات الإدارية المشتركة، بالإضافة إلى خدمات الدعم الفني والتمويلي والتسويقي،وتفتح قنوات من الاتصالات في مجتمع الأعمال، وذلك لزيادة فرص النجاح وتقليل مخاطر فشل المشاريع الريادية المحتضنة لديها.

تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين العديد من أنواع الحاضنات في الواقع العملي، فنجد:(6)

• الحاضنات الصناعية (Industrial Incubators): يقام مركز معين على مساحة ارض محدودة تضم حاضنات صناعية لإقامة مشاريع لصناعات ناشئة صغيرة تعمل برأسمال محدود نسبيًا. يوفر المركز لهذه المشاريع مساحات معينة مجهزة بوحدات صناعية ويقدم لها العون الإرشادي والخدمات

الاستشارية والتدريبية لتقليل التكاليف التشغيلية، تستمر فترة الحضانة داخل هذا المركز بين عام وعامين، يكون صاحب المشروع ضمن نجاح مشروعة وضمان تسويق سلعته بالسوق المحلي وبالأسواق التصديرية، تمكنه الضمانات من التوسع والانتشار فينطلق كمشروع اكبر في موقع وتجمع صناعي آخر في مجتمع الأعمال الخارجي.

• حاضنات الأعمال (Business Incubators): تعمل بإطار مركز مختص في تقديم برامج تدريب خاصة واستشارات مالية لمجموعة من الراغبين بدخول مجال الأعمال، تفرز بعدها عددًا من الرياديين الذين يرغبون بالمواصلة لبدء العمل في تأسيس مشاريعهم الخاصة. تقدم برامج هذه المراكز خدمات استشارية مالية وقانونية، وخطط مفصلة وأساليب الإنتاج والتسويق.

• الحاضنات التكنولوجية (Technological Incubators): تعمل تحت مظلة مركز متخصص يقام على مساحة أرض محدودة، يقوم على توفير كل أسباب وآليات العمل اللازمة للخلق والابتكار والإبداع من وسائل نقل وتوطين التكنولوجيا والمختبرات العلمية اللازمة وغيرها. تتوجه خدمات هذه المراكز للمبدعين من خريجي الجامعات والمعاهد العلمية، ممن تكون لديهم فكرة ما ويرغبون بإجراء البحوث بشأنها والعمل على تطويرها وصياغة برامج هندستها من تصميم للمنتج وللآلات اللازمة لها وإجراءات فحصها.

02- أنواع حاضنات الأعمال

تعددت المعايير والأسس التي على أساسها يتم تصنيف حاضنات الأعمال، ونذكر فيما يلي البعض من تلك التصنيفات:[7]

- **من حيث الهدف:** حاضنات ربحية وأخرى غير ربحية.
- **من حيث الإختصاص:** حاضنات مختصة (تضم حاضنات تصنيعية؛ حاضنات تكنولوجية وبحثية؛ حاضنات ذات تقانات تخصصية؛ حاضنات إختصاصية في الخدمات؛ حاضنات أعمال مكتبية؛ حاضنات ذات أهداف خاصة)، وحاضنات متعددة الإختصاص (وتضم حاضنات ذات خدمات متكاملة؛ حاضنات مجازية).
- **من حيث الجهات الراعية لها:** حاضنات مرتبطة بالحكومة، حاضنات مرتبطة بالقطاع الخاص، حاضنات مرتبطة بالمؤسسات الكبيرة، وأخرى مرتبطة بالجامعات ومراكز البحث.
- **من حيث طبيعتها:** حاضنات أعمال دولية، حاضنات أعمال إقليمية.

03– أهداف حاضنة الأعمال والخدمات التي تقدمها

إن الهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو تخريج العديد من رجال الأعمال أو المنشآت الناجحة التي تستطيع أن تبقى في السوق وتنمو وتزدهر، وبذلك تساهم في تحقيق التنمية دعم الاقتصاد الوطني، عموما يمكن حصر أهم أهداف الحاضنات على النحو التالي: (8)

– العمل على مساعدة المشاريع الريادية والصغيرة على تخطي المشاكل والمعوقات الإدارية والمالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها وخاصة في مرحلة التأسيس، وذلك بتوفير العديد من الخدمات الاستشارية والمالية الضرورية لتأسيس المشروع وإستمراره.

– المساعدة في إقامة مشاريع إنتاجية أو خدماتية تعمل على تقديم خدماتها للمجتمع، وذلك بتهيئة المناخ المناسب وتوفير كافة الإمكانيات التي تعمل على تسهيل إقامة تلك المشاريع.

– المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية، حيث تعمل الحاضنة على تشجيع قيام الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية والتي تساعد الوضع الاقتصادي للدولة على النمو والتطور، وذلك بفضل المساهمة في زيادة معدلات الدخل للأفراد؛ وزيادة عدد المشاريع في المجتمع؛ وحل مشكلة البطالة...إلخ.

– المساهمة في توطين التكنولوجيا المستوردة والمساعدة في نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة والمتطورة وتعزيز استخداماتها وتطبيقاتها في المجتمع المحلي بما يخدم عملية البناء الاقتصادي؛ ودعم أفكار رواد الأعمال وتحويلها إلى سلع.

– مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة؛ وكذا الباحثين على الانتفاع بنتائج الأبحاث التي ينفذونها من مرحلة العمل المخبري إلى مرحلة التطبيق العملي بهدف الانتاج التجاري؛ إضافة إلى تدريب أصحاب الأعمال على أسلوب الإدارة الجيدة وكيفية تنمية قدراتهم الإدارية.

– العمل على حل مشكلات محددة، حيث يتم في عديد من الدول انتشار بعض الحاضنات من أجل حل بعض المشاكل التي تواجه المجتمع.

– تقييم عمل المشاريع المحتضنة باستمرار من أجل معرفة نقاط الضعف لديها ومحاولة تفاديها في المشاريع الأخرى، بالإضافة إلى العمل على التقييم المستمر لتلك المشاريع للتأكد من صحة أعمالها وتحقيقها لأهم الأهداف التي أنشئت من أجلها.

أما فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمشاريع المحتضنة فأهمها تتمثل فيما يأتي:[9]

- **خدمات إستراتيجية:** وتشمل خطط العمل، وتوفير شاشات عرض، فرق إستشارية، إعداد إستراتيجيات تسويقية وتمويلية وملكية فكرية.
- **خدمات إجرائية:** تتمثل في الإجراءات التي تحتاجها المشاريع المحتضنة كتوفير مصادر التمويل والتسويق والموارد البشرية وشبكات الاتصال، وأي إجراءات تساعد المشاريع المحتضنة في بداية مراحل انطلاقها.
- **الخدمات التحتية:** وتشمل توفير المكان المناسب والأثاث وخدمات الإنترنت والفاكس والهاتف وقاعات إجتماعات وغيرها.

04- تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال

تولي الجزائر منذ ما يزيد عن عشريتين من الزمن أهمية بالغة للمشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتخصص لها وزارة قائمة بذاتها، تعمل جاهدة على النهوض بها لتؤدي الأدوار المنتظرة منها، عن طريق وضع خطط وبرامج لتطوير تنافسية هذه المؤسسات، وتوفير دراسات إستراتيجية وتنظيمية حول الأسواق المحلية والوطنية، وتساعدها على تسهيل عملية تمويلها وتأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي.

من الهياكل والآليات التنظيمية والمالية التي هدفت إلى دعم المقاولين الناشئين والمشروعات الجديدة في الجزائر، نجد:

وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حيث تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994؛ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وذلك إلى غاية سنة 2009؛ ثم في 28 ماي 2010 تطورت إلى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار؛ ثم أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2013 تحت وصاية وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، ليستقر تحت كفالة وزارة الصناعة والمناجم بداية من سنة 2014)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، وكالة ترقية ودعم الاستثمارات(APSI)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) ، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM)، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة(ANDPME)، إضافة إلى بعض الهيآت الأخرى وجملة من الأساليب التي جسدتها القوانين التوجيهية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقوانين تطوير الإستثمار.[10]

إن الجهود الحثيثة التي تبذلها الجزائر لزيادة كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإستثمارات الجديدة، من خلال العديد من الهيآت والهياكل، وبتوفير البنى التحتية وخلق قاعدة معلومات حول تلك المؤسسات، جعلها تهتدي لفكرة المشاتل أو الحاضنات.

تعتبر حاضنات الأعمال فكرة حديثة في الجزائر، حيث قررت الحكومة الجزائرية في سنة 2003 إنشاء 14 مشتلة منها 10 محاضن و 4 ورشات ربط، و ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 الصادر بتاريخ 25 فيفري 2003 للتعريف بنظام وأنواع حاضنات الأعمال والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها، وفي هذا الإطار وضعت الحكومة خطة لإنشاء مراكز تسهيل في مناطق مختلفة من الوطن ليتم إنشاء الباقي في مراحل أخرى، هذه المراكز تعمل بالموازاة مع المحاضن التي يتم إنشائها في نفس المكان (قد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة غير هادفة للربح أو شركة تجارية...)، يتم تمويلها عن طريق المساعدات العمومية (محلية، وطنية، دولية)؛ الإيرادات المتعلقة بالعقارات (الإيجار)؛ الإيرادات المتعلقة بخدمات معينة...إلخ[11]

إن مشاتل المؤسسات هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي؛ تتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها(المرسوم التنفيذي رقم 03-78، 2003)، فهي بذلك عبارة عن هياكل استقبال مؤقتة موجهة لأصحاب المشاريع الجديدة؛ تهدف إلى دعم وتيسير ظروف التأسيس والانطلاق، وذلك من خلال توفير محلات للإيواء بما تشمله من الخدمات الضرورية كوسائل الاتصال وغيرها، ولمدة زمنية محدودة، وتقديم خدمات متخصصة كالإعلام الآلي والتكوين(حسب اختصاص المشتلة)، وكذا تقديم الاستشارات في المجالات المحاسبية والقانونية والضريبية والتجارية وغيرها، والقيام بعملية التنشيط، كعقد ندوات ومحاضرات..إلخ.

يمكن أن تأخذ مشاتل المؤسسات ثلاثة أشكال:

- **الحاضنة**(Incubateur): هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات، أي أن المحضنة تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لذات القطاع، وتساعد المشروع في مرحلة الإنطلاق قبل أن ينظّم إلى المشتلة(Pépinière)، مع الإشارة إلى أن هناك بعض الدول من إعتمد على المشاتل وأناط لها دور الحاضنات على غرار فرنسا مثلا؛

يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، وتتخرج المؤسسة المحتضنة بعد 18 إلى 36 شهر.

- **ورشات الربط**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية؛
- **نزل المؤسسات**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

لقد وضح المرسوم التنفيذي أهم الأهداف التي تسعى الحاضنات لتحقيقها في الجزائر:[12] تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي، المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛

- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات التي مرافقتها؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
- العمل على أن تصبح تلك المشاريع عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي على المدى المتوسط.

وفي إطار الأهداف السابقة تتكلف المشاتل بالمهام والخدمات التالية:

- استقبال و احتضان و مرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة و كذا أصحاب المشاريع؛
- تسيير و إيجار المحلات؛
- تقديم الخدمات الإدارية والتمويلية؛
- تقديم إرشادات خاصة.

من جهة أخرى فقد أشار المرسوم التنفيذي إلى **مراكز التسهيل** وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة وكذا حاملي المشاريع وإعلامها وتوجيهها ودعمها ومرافقتها، ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير. ومن بين وظائفه ومهام تلك المراكز ما يلي:[13]

– دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس؛

– مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار؛

– دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار.

– توجيه المؤسسات نحو اندماج اكبر في الاقتصاد الوطني و العالمي وذلك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية حول الأسواق المحلية والدولية.

إن **مراكز التسهيل** تهتم بنوعين من المستثمرين، المستثمر صاحب فكرة ولا يملك رأس المال أي "الإنشاء من العدم" أو يملك رأس المال ويحتاج إلى توجيه ومرافقة في ميدان النشاط الذي يقوم به، أو المستثمر يكون مالك لمؤسسة ويبحث عن معرفة أو إرشادات في التكنولوجيات الجديدة أو كيفية تطوير وسائل الإنتاج أو المنتوج عن طريق تدعيم مادي على شكل اتفاقيات مع مراكز البحث والمخابر.

تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع الذي خططت له الحكومة في مجال المشاتل والحاضنات لم يرى النور بعد، ولم يتجسد منه على أرض الواقع إلا نسبة ضئيلة جدا.

خاتمـة

دلّت التجارب على أن حاضنات الأعمال بمختلف أشكالها لعبت دورا مهما في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الجديدة، من خلال دعم المقاولين على تطوير الأفكار ومساعدتهم في إنشاء المشاريع الجديدة، وتقديم الخدمات اللازمة لنجاح تلك المشاريع (مالية، إستشارية، دراسات وأبحاث...)، حيث تقوم الحاضنات بإحتضان المشاريع منذ ولادة الفكرة إلى غاية النجاح وإكتساب الخبرة الكافية للعمل والإستمرار.

لقد تم تسجيل جملة من **النتائج** من أهمها:

– تبقى الجزائر تسجّل تأخرا ملحوظا في تبني آلية حاضنة الأعمال وتوضيح مفهومها والشروع في تطبيقها؛ إذ تبقى المجهودات التي بذلتها الجزائر محتشمة إلى حد بعيد سواءا من ناحية القوانين أو من ناحية الدعم؛

– غياب إرادة سياسية فعلية لدى القيادات العليا في البلاد وعلى مستوى الوزارات الوصية، تجعل من حاضنات الأعمال كطرح جديد يقود لتحقيق التنمية المستدامة ذا أهمية بالغة للدولة؛

– عدم تمكّن حاضنات الأعمال القائمة من لعب الدور المنوط بها على أتم وجه؛ فالدعم الذي تقدمه الحاضنات في الجزائر يبقى بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب؛ فهو بحد ذاته في حاجة لدعم الدولة والجهات الوصية؛

لذا وجب على الجزائر البدء بتنفيذ مخطط حاضنات الأعمال وتجسيد هذا المشروع، وكمرحلة أولى تبدأ بإنشاء حاضنات بسيطة يتم ربطها بالنسيج المؤسساتي ومراكز البحث، مع الأخذ **بالإقتراحات** التالية:

– إعطاء إهتمام أكثر وإلتزام أكبر من طرف القيادة العليا في البلاد لمشروع حاضنات الأعمال، والعمل على نشر هذا الفكر الجديد من خلال المؤتمرات والملتقيات.

– تطوير خطط إستراتيجية لإنشاء الحاضنات (أهداف واقعية، برامج مفصلة، موارد كافية...)، وتتبع أدائها ومراحل تطورها، إضافة إلى تقديم الدعم اللازم بكافة أشكاله المادية والتكنولوجية والمعلوماتية للحاضنات.

– تعيين أفراد متخصصين وذوي كفاءة عالية للسهر على شؤون الحاضنات وتسييرها.

– ربط الحاضنات بالمؤسسات الصناعية والجامعات والهيآت المحلية لتحقيق نتائج أفصل، والتنسيق معها لدعمها والإستفادة منها.

المصادر والمراجع:

---

(1) – فوزي عبد الرزاق (2014): إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية (حالة حاضنات الأعمال في الإقتصاد الجزائري)، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال – نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط–، 9– 11 سبتمبر. الرياض. ص ص 185– 215.

(2) – نجيبة سلاطنية (2014): دور حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة حالة حاضنة الأعمال بقسنطينة خلال الفترة 2008/ 2013–، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة سطيف 1، الجزائر.

(1)– أنظر كل من:

– عاطف الشبراوي إبراهيم (2005): حاضنات الأعمال – مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسكو، ص 16.

– أمل سلمان حسن الدليمي (2006): حاضنات الاعمال التكنولوجية (تجارب مختارة)، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، ص 11.

(2) - السنوسي رمضان والدويبي بشير (2003): حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة ، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، ليبيا، ص 13.

(3) – أبو قحف عبد السلام (2001): دراسات في إدارة الأعمال، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، ص 70.

(4) – كاظم أحمد البطاط (2005): تفعيل الصناعات الصغيرة في العراق الجديد، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية. العراق، ص 51.

(5) - LONGENECKER Justin G et MOORE Carlos w (1991): small business Management, Ohio -south –western Publishing Co, 8th edition, P 225.

(6) - محمود حسين الوادي (2010): دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية – مع الإشارة للتجربة الأردنية– مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ص 9– 11.

(7) – أنظر كل من:

– نبيل محمد شلبي(2005): نموذج لحاضنات تقنية بالمملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها، الغرفة التجارية والصناعية السعودية، الرياض، ص 05.

– صفاء عبد الجبار الموسوي (2008): قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء لقبول حاضنات الاعمال، السنة السادسة، العدد (17)، ص 11.

(8) – أنظر كل من:

– ميسون محمد القواسمة (2010): واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين، ص ص 46– 48.

– بن خديجة منصف ورحايلية سيف الدين (2013): حاضنات الأعمال أداة فعّالة لتحقيق التنمية المستدامة– عرض تجربة الولايات المتحدة الأمريكية مع الإشارة لحالة الجزائر –

Le 6èm Colloque sur l'esprit entrepreneurial outil de développement durable. *''L'innovation et l'entrepreneuriat, moteurs de diversification soutenable de l'économie''* 15 et 16 AVRIL. Université Ouargla, Algérie.

(9) – أنور أحمد العزام وصباح محمد موسى (2010): تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية في الأردن، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد الثالث والثمانون، ص 144.

(10) – أنظر كل من:

– محمد الناصر مشري (2011): دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر. ص ص 96– 103.

– www.midpi.gov.dz . le 25/06/2016.

(11) – المرسوم التنفيذي رقم 03–78، المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص ص 13– 21.

(12) – نفسه، المادة 03، ص 18.

(13) – نفسه، المواد 01 و02 و04، ص ص 18، 19.